

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شئون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

No. الرقم

١٣٦٦

الرياض - ١١٤٩٥ ص. ب. ٢٢٤٨٠ تليفون ٤٦٧٦١٦٥ - المملكة العربية السعودية

١٦٠
ت.ك

تعليقات الكاتي على ايساغوجي، تأليف الكاتي، حسن

حسام الدين - ٧٦٠ هـ. كتب سنة ١٢٦٧ هـ.

٢٥ ق ٢٦ س ١٦×٢٢ سم

نسخة وسط ، أضرت بها الرطوبة ، خطها نسخ معتاد

الظاهرية (المنطق) ٩٩-١٠٠ معجم المؤلفين ٢: ٢٧٢

٦٦٤١

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ج- شرح الكاتي على ايساغوجي للأبهري د- شرح

ايساغوجي .



١٢١٧١٩١٤
٣ / ١٧ ٥٥
هـ

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم : ٦٦٤١ - ٥١٧٥٥
العنوان : تعليل في الكافي في إيساغوجي
المؤلف : الكافي في إيساغوجي
تاريخ النسخ : ١٢٦٧ هـ - ١٢٦٠ هـ
اسم الناسخ :
عدد الأوراق : ٢٥ -
ملاحظات :

١٢٦٠

۲۶۴۱
ق ۱۷۵۵/۳

کتاب شرح الایساغوجی لمحمد
کافی فی علم المنطق زعم الله
موتعه رحمه واسعه
وصلی الله
علي
سیدنا محمد وعلی اله وصحبه وسلم

عائده کاتبه الفکر
الدوله والایام
وخرج السلیبی

[illegible]

المحمد لله الواجب وجوده الممتنع
نظيره الممكن سواء وغيره والصلو
علي محمد الذي انشرب به نهب وارض وعلي
له المختصين بمن لا يدرك غوره
فان كتاب الشيخ الامام قدس
الحكام الفير الدين الابرار طيب الله
ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور
بابا غوي لما كان علي بعض الاخوان
متصرا وعلي بعضهم متصرا اروت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتزيل
تصوره وتغير بصره والله خير
الميسرين والموفقين
ابن اعرجي اللفظ الدال الي ارض
اعلم ان المنطق اصطلاحا
مختصا رها للمبتدي اذا اراد
ان يشرع في شيء من العلوم منها
ابن الخوجي وهو لفظ يوناني اريد
بها الفهم الخمس وهي الحس والتفكير
الحس والخاصة والعقل العام
وهذا يتوقف معرفتها علي بيان
الثلاث المطابقة والتضمن
والاستدلال فقسام اللفظ والدلالة
مهما كانت في مجاله يلزم من العلم
به العلم بشيء ارض والاول هو

المدال

[illegible]

الكتاب في لغة العرب

مستطرفة

[illegible]

...

527

Handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript.

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

من الدلالة

فان قيل ان الدلالة على ان
الشيء هو الذي هو في نفسه
فان قيل ان الدلالة على ان
الشيء هو الذي هو في نفسه

عليه السلام

... على ...
... على ...

ووضعت في القلعة...

من ذل العبد المذنب
الملك المخلص
الملك المخلص
الملك المخلص

وَبِأَسْمَاءِ ابْنَةِ مُرَدَّاهٍ

فان كان الطبع في الانسان
طبيعه فليست فيه

انما هو الذي لا يملكه الا الله تعالى

فصل في بيان ما دللنا عليه من أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء و
هو الذي يخلق ما يشاء و هو الذي يخلق ما يشاء و هو الذي يخلق ما يشاء

عقباته و غلبه

[Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page]

[illegible]

فانما هو الذي هو في

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

الدال والثاني وهو المدلول فمن هذا
عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من
من العلم به العلم بشئ اخر وكما عرفت
ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ
اخر العلم به والدلالة تنقسم الى
طبيعية وعقلية ووضعيه والمثال
الدلالة الوضعيه التي تكون بحسب وضع
لللفظ على المعنى وهي ثلاثه اولها اللفظ
الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على
شام ما وضع له او يدل على جز ما وضع
له او يدل على ما يلزمه في الذهن فان كان
الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان
كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالانتماء
مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فان
يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
تمام ما وضع له وانما كبرت هذه الدلالة
بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام
ما وضع له وذاتك من قولهم طوبى
النخل النخل اذا تمضت فوافقت
ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان
اذا دل على احد بها اي على الجبر
او على الناطق وانما كبرت هذه الدلالة
تضمنا لانه يدل على الجبر الذي تضمنه
فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال

عليه السلام

وكانت في سنة ١٢٠٠ هـ

1875

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الدال والثاني هو المدلول فمن هذا
عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من
من العلم به العلم بشئ اخر وكما عرف
ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ

أما العلم به والدلالة تنقسم إلى
طبيعية وعقلية ووضعيه والمثل
لدلالة الوضعيه التي تكون بحسب وضع
لللفظ على المعنى وهي ثلاثه لونه اللفظ

تمام ما وضع له او يدل على جن وما وضع
 له او يدل على ما يلزمه في الذنن فان كان
 الاول خالدا لالة ولالة بالمطابقة واف
 كان الثاني خالدا لالة ولالة بالتصنيف

وان كان الثالث فالدلالة واوله بالاشارة
مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه
يقول على الحيوان الناطق بالمطابقة
تمام ما وضعه وانما كانت هذه الدلالة

بالخط بقى لان اللفظ موافق لتمام
ما وضع له وذلك من قولهم طاب
النحل النحل اذا تقصنا توافقا
ومثال ما يدل بالنص كالانسان
وغيره

او على الناطق وانما كانت هذه الدلائل
 تضمننا لانزيد على الجزء الذي تضمنه
 فيكون والا على ما في تضمنه. **مثال**

مجلسه المظاہر
التي هي من جملة
المجالس التي كان
يقيمها في داره
في كل يوم من
الأيام العشرة
التي كانت تسمى
باليوم العشر
والتي كانت
تنتهي في كل
يوم من الأيام
العشرة المذكورة

[illegible]

مفهوم من در ان كان الثاني في هذا موافق
 في موافق قوله لا يراد بالجن ومثله
 دلالة صدقه على اربعة اقسام الاول
 ان لا يكون له جن ونحو علماء والثاني
 ان يكون له جن ولا معنى له نحو زيد
 علماء الثالث ان يكون له جن وذو معنى
 لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علماء
 الرابع ان يكون له جن وذو معنى دال
 عليه لكن لا يكون مراد ان نحو الجنون
 الناطق علماء لان في الماهية الانسانية
 مع الشخص **قال** والمفرد اما كلي
اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
 لانه اما ان لا يكون نفس تصور
 مفهومه اي من حيث انه متصور
 ما فيها من وقوع الشركة اي من
 اشتراكه بين كثيرين او لا يكون كذلك
 فان منع نفس تصور مفهومه من
 اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد
 علماء اذ ان تصور مفهومه يمنع عن
 صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس
 تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
 فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند
 العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين
 وانما قيد الكلي بالجزئي نفس التصور
 لان من الكميات ما يمنع الاشتراك
 بين امور متعددة بالنظر الى الخارج

مفهومه و در آن کلام الثاني فلهذا هو صواب
فان صواب قوله لا يراد بالجزء و مثله
ولا لة صدقه على اربعة اقسام الاول
ان لا يكون له جزء وحقو علماء و الثاني
ان يكون له جزء و لا معنى له نحو زيد
علما الثالث ان يكون له جزء و ذو معنى
لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما
الرابع ان يكون له جزء و معنى دال
عليه لكن لا يكون مراد ان نحو الحق
الناطق علما لان ح الماهية الانتزاع
مع الشخص **قال** و المفرد اما كالم
اقول المفرد ينقسم الى كلي و جزئي
لانه اما ان لا يكون نفس تصور
مفهومه اي من حيث انه متصور
ما فيها من وقوع الشك اي من
اشتراك بين كثيرين او لا يكون كذلك
فان منع نفس تصور مفهومه من
اشتراك بين كثيرين فهو الجزئي كزيد
علما وانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
صدق على كثيرين و ان لم يمنع نفس
تصور مفهومه من اشتراك بين كثيرين
فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند
العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين
و انما قيد الكلي بالجزئي نفس التصور
لان من الكلمات ما يمنع الاشتراك
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج

الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل
 الدليل الخارجي قطع عن الشركة عنه
 لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على
 كثيرين والا لم ينتقل الى الدليل لا ثبات
 المصادقية **قال** والكلي اما ذاتي الخ
اقول الكلي ينقسم الى كلي ذاتي
 وعرضي لانه اما ان يكون داخل في
 حقيقة جن يبيانه او لا يكون فان كان
 داخل في حقيقة جن يبيانه فهو ذاتي
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة
 زيد وعمر وبكر والحيوان داخل فيه
 لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا
 بالنسبة الى الفرس فان لم يكن داخل
 في حقيقة جن يبيانه بل كان خارجا
 عن تلك الحقيقة فهو عرضي **فهو**
 كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه
 لم يدخل في حقيقة زيد وعمر وبكر التي
 كلي الانسان لما من ان مركب من
 والناطق فقط متعين انه خارج عنه
 وعلى هذا لا تكون نفس الماهية
 ذاتية بل تكون من العرضيات لانه
 تخالف الذاتي بذلك الغير وما
 يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي
 على ما ليس به من محسوسات الماهية
 ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب

الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية
 ذاتية واللازم انساب الشيء الى نفسه
 فهو متشعب لانا نقول هذه التسمية
 هي تسمية الماهية ذاتية ليست
 بتعريف حتى يلزم ذلك بل انما هي
 اصطلاحية فلا يرد ذلك **قال**
 والذاتي اما مقول في جواب ما هو
 الخ **اقول** هذا شروع في بيان الكليات
 الجنس **اعلم** ان الذاتي اما جنس او
 نوع او فصل لانه ان مقول في جواب
 ما هو يجب الشركة المحضة اي
 لا الخصوصية ايضا فهو جنس
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
 فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما
 هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا
 سئل عن كل واحد من الانسان والفرس
 لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد
 منهما لانه ليس تمام ماهية كل
 واحد منهما بالافراد لانه اذا
 افردت الانسان بالسؤال فتقول
 ما هو فهو جواب ليس الا الحيوان
 الناطق لكونه تمام ماهية وكذا اذا
 افردت الفرس بالسؤال فهو الجواب
 الصاهل لكونه تمام ماهية ويرسم
 الجنس بانه كلي فتقول على كثيرين

لان النسبة تقتضيغايرة بين المنسوب
 والمنسوب اليه والشيء لا يغاير نفسه
 اعني النوع والجنس والفصل والخاص والعرض العام
 قدم الجنس على النوع لان الجزء مقدم على الكل
 لان الجنس جزء النوع والنوع كل اهل

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو
وقوله كلي زائد لا طائل تحته **وقوله**
وقوله مقول جنس متناول للجزئية
 والكليات **وقوله** على كثيرين يخرج
 الجزئيات لما من ان الجزئيات
 واحد متضمن **وقوله** مختلفين بالحقايق
 يخرج النوع لكونه مقول على كثير من مختلفين
 متفقين بالحقيقة **وقوله** في جواب
 ما هو غرض الكليات الباقية اعني زيدا وبكر
 اعني الفصل والخاصة والعرض العام
 وان كان الذاتي مقول في جواب ما هو
 عيب الشبهة والخصوصية معا
 فهو نوع كائن بالنسبة الى افراد
 اعني زيدا وبكر وعمر وغير ذلك
 لانه اذا سئل عن زيد وعمر وبكر
 وغيرهم بما هم كان الجواب الجواب
 اننا لان تمام ما هي لهم المشتركة
 بينهم واذا سئل عن زيد فقط
 كان الجواب اننا ايضا لان تمام
 ما هي له المختصة به فتبين انه اعني
 النوع يكون مقول في جواب ما
 هو عيب الشبهة والخصوصية
 معا **وبينهم** بانه كلي مقول على
 كثيرين مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة في جواب ما هو **وقوله**

كلي

كلي زائد لا طائل تحته لما هو **وقوله**
 مقول جنس الجزئي والكلي **وقوله**
 على كثيرين يخرج الجزئي **وقوله**
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 يخرج الجنس لان النوع لا انما هو
 مقول على كثيرين متفقين **وقوله**
 بالحقيقة بخلاف الجنس **وقوله**
 مختلفين بالعدد لكون افرادهم
 مختلفة بالعوارض والشخصات
وقوله في جواب ما هو يخرج الثلاثة
 الباقية **وان** كان الذاتي غير مقول
 في جواب ما هو بل مقول في جواب
 اي شئ هو في ذاته وهو اعني
 المقول في جواب اي شئ هو في
 ذاته ما يميز الشئ عما يشاركه
 في الجنس فهو فصل ولو قال او
 في الوجود ايضا لكان اشمل
 ليدخل فيه الماهية المركبة من
 اربعين متساوين او امور متساوية
 اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس
 بناء من تركيب الماهية من اربعين
 متساوين او امور متساوية
 ولقابل ان يقول فعلى هذا كان
 اللازم عليه ان لا يذكر الجنس
 في التعريف وذلك اعني ما مكن

اي الفصل والخاصة والعرض العام انتهى

وفي بعض النسخ
 ان يذكر الجنس
 ع

هـ التي عما يشترك في الجنس هـ
 هـ كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه
 اعني الناطق يميز الانسان على
 يشترك في الحيوان كالفرس والبغل
 والبقر وغيرهم لانه اذا سئل عن
 عن الانسان باي شئ هو في ذاته
 كان الجواب انه ناطق لان السؤال
 باي شئ هو انما يطلب به ما يميز
 ان شئ عن غيره وكل ما يميز الشئ
 يصلح للجواب فالناطق يصلح
 للجواب لانه يميز الشئ عن غيره
ويرسم اي الفصل بانه كل يقال
 على الشئ في جواب اي شئ في
 ذاته **قوله** كل جنس متناول
 للكليات الجنس **وقوله** يقال على
 الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته
 يخص في الجنس والنوع والعرض العام
 لا يقال في الجواب اصلا **وقوله**
 في ذاته اي في خواصه بخلاف
 الخاصة لانها وان كانت مميزة
 للشئ لكن لا في جوابه وذاته
 بل في عرضيه **قال** واما العرضي
اقول العرضي اما لازم او مفارقة
 لان اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية
 فانه فالاول هو العرضي اللازم

في ذاته
 عن غيره

لان النوع والجنس
 يقالان في جواب ما
 هو لا في جواب اي
 شئ هو

كالكتاب

الاول

كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان
 والثاني هو العرضي المفارقة كالكتاب
 بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد
 منهما اي من اللازم والمفارقة اما
 خاصة او عرضي عام لانه ان اختص
 حقيقة واحدة فقط فهو الخاصة
 كالنصاحك بالقوة والفعل هـ
 للان فان النصاحك بالقوة عرضي
 لازم لا ينفك عن ماهية الانسان
 يختص بحقيقة واحدة وهي ماهية
 الانسان والنصاحك بالفعل عرضي
 مفارقة ينفك عن ماهية الانسان
 يختص بها **ويرسم** اي الخاصة بانها
 كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة
 فقط **قوله** عن ضياء **قوله** كلية
 مستدركة غير مر **وقوله** يقال على
 ما تحت حقيقة واحدة جنس
 شامل للكليات الجنس **وقوله**
 فقط يخص في الجنس والعرض هـ
 العام لانها لكونها مقولين على
 ما تحت حقايق **وقوله** قوله هـ
 عن ضياء يخص في النوع والفصل هـ
 لانها مقولان على ما تحتها
 قوله ذاتيا لا عن ضياء **وان** لم
 يختص كل واحد من اللازم هـ

كالم

والمعارف بحقيقة واحدة بل يصح
حقايق فوق واحد وهو الفرض
العام كالمتنفس بالقوة والفعل
للإنسان وغيره من الحيوانات
فإن المتنفس بالقوة عرض لازم
غير منفك عن ما يميز الحيوانات
فغير مختص بحقيقة واحدة بل
والمتنفس بالفعل عرض معارف
ينفك عن ما يميزها غير مختص
بحقيقة واحدة **ورسم** العرض
العام بأنه كلي يقال على ما تحت
حقايق مختلفة مختلفة قولاً
عرضياً **قوله** كلي زائد كما مر غير
مرة **قوله** يقال على ما تحت حقائق
مختلفة مخزن في النوع والفصل والحي
لأنها لا يقال إلا على ما تحت حقيقة
واحدة فقط **قوله** قولاً عرضياً
مخزن في الجنس لأنه ذاتي لا عرضي
وتكون هذه المعارف التعريفات
للحيات الجنس رسومها بناء على
إمكان أن يكون لها ماهيات وارتو
تلك المفاهيم التي ذكرناها
ملزمة متساوية لها إلا أن
الاختلاف سبب ذلك التعريف
الذي هو انغم من الحد والرسم

لأن

لأن عدم العلم بأنها حدود لا يوجب
العلم بأنها رسوم **قال** القول
الشارح **أقول** العلم على قسمين
أحد هذا القول الشارح والثاني
الحقيقة لأنه إن كان تصوراً مع
عدم اعتبار الحكم فيه موصلاً
إلى المطلوب التطوري فهو
القول الشارح وإن كان تصوراً
مع اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى
المطلوب التصديقي فهو حجة وأما
عرفت بهذا فنقول من تلك
الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القول الشارح وهو التعريف اعم
من أن يكون حداً أو رسماً والحد
القول الدال على ماهية الشيء
قوله على ماهية الشيء مخزن
الرسم على ما سنبينه هذا هو
تعريف الحد وقيل لم يخزن فيه
لأنه يتلصل قلت لا يتلصل
التلصل لأن حد الحد نفس الحد
كما أن وجود الوجود نفس الوجود
والحد على قسمين تام وناقص
فالحد التام هو الذي يتركب من
جنس الشيء وفصله القسامين
للحيوان الناطق بالتسمية إلى

الانسان فانك اذا قلت ما الانسان
 فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا
 هو الحد اما كونه حدا فلان الحد
 لغة المنع وهو كونه مشبها على
 الذاتيات مانع من دخول الغير
 فيه واما كونه تاما فلان الذاتيات
 مذكورة بنهاياتها فيه والحد الناطق
 وهو الذي يتركب من جنس البعيد
 للشي وقصده القريب كالجنس
 الناطق بالنسبة الى الانسان فانه
 اذا سئل عن الانسان بما هو
 فاجب بانه جنس ناطق كان
 الحد ~~ناتقا~~ ناقصا اما كونه حدا
 فلما هو واما كونه ناقصا فلعدم
 ذكر جميع الذاتيات فيه والرسم
 ايضا بقسم الى قسمين تام
 وناقص اما الرسم التام فهو الذي
 يتركب من جنس اشياء وخاصة
 اللازمة كالحيوان الضاحك في
 تعريف الانسان اما كونه رسما
 فلان رسم الدار اثرها ولما كان
 التعريف بالخاصة التي هي من
 اثر الشيء كان تعريف الانسان
 واما كونه تاما فلتحقق المشابهة
 بينه وبين الحد التام من جهة

ان

اقله وضع فيه الجنس وقيد باسم
 محدد بالشي واما الرسم الناقص
 فهو الذي يتركب من جنس ضيق
 يخص جملتها بحقيقة واحدة
 لا كل واحد منها كقولنا في تعريف
 الانسان انه ما يش على قدميه
 عن بعض الاطفاار مستقيم العامة
 بايدي البشر ضحاك بالطبع
 فان جملة هذه الاصول الفرضية
 مختصة بالانسان لا غير بخلاف
 كل واحد منها لوجود البعض
 منها في غيره ايضا اما كونه
 رسما فلما هو من الخاصة
 اللازمة من اثار الشيء فيكون
 تعريف الانسان واما كونه ناقصا
 فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم
 التام حتى يتحقق المشابهة
 بالحد التام تحقيقا بين الرسم
 التام والحد التام **قال** **القضايا**
اقول لما فرغ من القول بالشرح
 شرس في بيان المحجة وهي القضية
 المرتبة الموصلة الى المطلوب
 التصديقي والقضية قول يصح ان
 يقال لقائله انه صادق فيه او
 كاذب وهو الذي يسمى بعضهم

الذي هو الرسم

يا

والقول هو المركب سواء كان
لفظا من كبا كما في القضية المنفصلة
او مفردا ما علقيا من كبا كما في
في القضية المعقولة وهو اي
القول جنسي يتناول الاقوال
التامة والناقصة **قال** يصح
ان يقال لقائله ان فصل يجوز
به عن الاقوال الناقصة والاشارة
عن الامر والتهري والاشارة
وعبرها والقضية تنقسم الى
قسمين احدهما حالية والاخرى
شرطية لان المحكوم عليه
في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حالية نحو زيد كاتب
والا شرطية والقضية شرطية
وفيه نظير والشرطية اما متصلة
وهي التي يحكم بصديق قضية
اولا لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وبهاي موجبة ان
ان حكم ان حكم فيها بصديق
قضية اخرى كقولنا ان كان
الشمس طالعة فالتاها موجود
وسالبة ان حكم فيها سلب
صدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان

نبا

لان المحكوم عليه والمحكوم
به قد يكونان نفسا مفردين
في الجملة كما يقال ان
زيد ابوه
فانهم
يصدق صدق
تقديره

مثال الحلية
كقولنا زيدا كاتب

كانت

كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما شرطية منفصلة وهي التي
يحكم فيها بالتساوي بين القضيتين
فان حكم بالتساوي فيها اما احاديث
فالقضية المنفصلة موجبة كقولنا
العدد اما يكون زوجا او فرعا وان حكم
فيها بالتساوي سلبا فالقضية
المنفصلة سالبة كقولنا ليس
اما ان يكون الانسان اسودا او كائنا
قال والجزء الاول من **اقول** والجزء
الاول اي المحكوم عليه من القضية
الحالية يسمى موضوعا لانه وضع
لان يحكم عليه بشي والجزء
اي المحكوم به منها يسمى محمولا
لان انما وضع لان يحل على الشئ
والنسبة التي ايها المحمول بالمو
ضوع تسمى نسبة حكمية ولم
يذكر المصنف الجزء الاخير ولا بد منه
في القضية لكونه جزءا اخر منها
والجزء الاول من الشرطية يسمى
مقدما لتقدمه في الذكر والجزء
الثاني يسمى تاليا لكونه تابعا له
وهو من السلب بمعنى التبع **قال**
والقضية اما موجبة **اقول** تنقسم
القضية ثانيا الى موجبة وسالبة

القضية الخ

الثاني

يرطب

لأن تلك النسبة التي ذكرناها
 ان كانت حكما بان يقال الموضوع
 محمول لا نقولنا زيد كاتب وان
 كانت ليست حكما بان يقال الموضوع
 ليس محمول فالقضية سالبة
 نقولنا ليس بكاتب **قال** وكل
 واحد منهما **افول** وكل
 واحدة من القضية الموجودة
 والسالبة اما ان يكون محصورا
 او مخصوصا كلية او جزئية
 او مبهمة لانه ان كان الموضوع
 في القضية شخصا معينا فالقضية
 مخصوصة كما ذكرنا من مثال
 الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب
 وزيد ليس بكاتب اما ان يكون
 مخصوصا فمخصوص موضوعها
 ويقال لها شخصيه تكون موضوعها
 شخصا معينا جزئيا وان لم يكن
 موضوعها أي موضوع القضية
 شخصا معينا جزئيا بل يكون
 غير معين كليا فان بين فيها
 كلمة افراد الموضوع من الكلية
 والجزئية فيها فالقضية محصورة
 ومرة اما كونها محصورة
 فاحصر افرادها موضوعها

مثل المضاف للحلية واما الشرطية فالحكم فيها بالان
 والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان يضاف
 الان كرمه وزيدي لان اما ان او غير كاتب
 صة او على جميع الاوضاع المكنة نحو كذا كانت
 انتم طالعة فالنظر موجود واما ان
 يكون العدد زوجا او فردا فهو كلي او جزئي
 بعضه الغير المعين نحو قد يكون اذا كانت
 كان التي حيوانا كان انسانا وقد يكونه اما
 ان يكون البهي حيوانا او ليس فمخصوص جزئية
 والافهله نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض
 قضية واما ان يكون العدد زوجا او فردا
 وسور الموجبة الكلية في الفصل كما امرها وضمها
 ومتى ومتى ما وفي الفصل داما وسور السالبة
 الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية
 فيها قد يكون والجملة الاوضاع هنا تارة
 افراد الموضوع في الجملة اخرى انما

واما كونها سورة فلا تشملها
 على السور الذي هو اللفظ الدال
 على كمية الافراد الموضوع حاصرا
 لها ومحيطا بها والسور ما هو
 من سور البلد فكما انه يحصر البلد
 كذلك يحصر اذ كان افراد
 الموضوع وهذه المحصورة اما
 ان يحكم فيها على كل الافراد ان
 بعضها وعلى التقديرين اما
 بالايجاب او بالسلب فان كان
 الاول فالقضية كلية سورة
 موجبة نقولنا كل انسان كاتب
 او سالبة نقولنا لا شيء من
 الانسان كاتب والسور في الموجبة
 الكلية نحو كل ذي الكلية السالبة
 لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان
 كان الثاني اي وان كان الحكم في القضية
 على بعض الافراد فالقضية جزئية
 سورة موجبة نقولنا بعض الاناس
 كاتب او سالبة نقولنا بعض
 ليس بكاتب والسور في القضية
 الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد
 وفي الجزئية السالبة نحو بعض ليس
 بعض وليس كل وان لم يكن كذلك
 اي وان لم يكن الموضوع في القضية

شخصيا معينا ولم يكن الحكم فيها على
 كل الافراد او بعضها فالقضية
 تسمى جملة لا هواملكية الافراد
 التي حكم فيها عليها مادة القضية
 مثله كما ان في الشغل لا يقال ان
 القضية الطبيعية خارجة عنها
 فلا يصدق المحض لاننا نقول الكلام
 في القضايا المعتمدة في العلوم
 والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة
 في العلوم عزوها عن القيم
 محل في الاخصار **قال** والمتصلة
 اما لزومية **اقول** لما فرغ
 من تقسيم الجملية شيع في تقسيم
 الشرطية سواء كانت متصلة
 او منفصلة اما الشرطية المنفصلة
 فتقسم الى قسمين احدهما لزومية
 واخرى افتائية انه ان صدق اليك
 فيها على تقدير وقوع المقدم للعلاقة
 بينهما تنشأ عن ذات المقدم
 توجب ذلك فالقضية متصلة
 لزومية والمراد بالعلاقة هنا
 ما يشبه استلزام المقدم الثاني
 كالعلاقة والمعلولية والتضاف
 اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فان
 طلوع الشمس علته لوجوده

ثالث

النهار

النهار واما المعلولية فكقولنا
 كل ما كان النهار موجودا كانت
 الشمس طالعة فان وجود النهار
 معلول لوجود النهار لطلوع
 الشمس واما التضاف فكقولنا
 ان كان زيد ابيا عمر فغير ابنه وان
 صدق الثاني في المنصلة على تقدير
 صدق المقدم لا علاقته بكونه
 بل على سبيل الاتفاق فالقضية
 متصلة اتفاقية كقولنا ان كانت
 الانسان ناطقا فالنهار ناطقا ذلك
 لا علاقة بين ناطقة الانسان
 وناطقة النهار حتى يجوز العقل
 استلزام ناطقة الانسان وناطقة
 النهار بل واقف النظر فان على الصدق
 هنا واما المنفصلة فتقسم الى ثلاثة
 اصناف حقيقة ومائعة الجمع ومائعة
 الخلق فانه ان حكم في القضية بالتساوي
 بين جزئيهما في الصدق والكذب معا
 فالقضية منفصلة حقيقة
 كقولنا العدد ازيد او اقل من الحكم
 في هذه القضية بامتناع الزوج والزوج
 على العدد وبامتناع ارتقاعهم مثله
 وانما سميت حقيقية لان التساوي بين
 جزئيهما اشد من التساوي بين جزئي

الآخر بين لانها يوجد التنافي بين
 في الصدق والكذب معا وهذا
 ليس الا حقيقته الانفصال
 وان حكم بالتنافي بين جزئيهما
 في الصدق شرط فالحقيقة مانعة
 الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر واما
 حجر فانه حكم في البناءي الجمع والتكثير
 في الصدق فقط لا في الكذب
 يجوز ان يكون الشيء لا شجرا ولا
 حجرا وانما سميت مانعة الجمع
 لانها على منع الجمع بين جزئيهما
 في الصدق وان حكم في القضية
 بين جزئيهما في الكذب فقط لا في
 الصدق فالحقيقة مانعة الخلق
 كقولنا زيد اما ان لا يكون
 في البحر واما ان لا يغرق فانه
 حكم في هذه القضية بالبناء في بين
 ان يكون في البحر ويغرق فاما سميت
 مانعة الخلق لانها على منع
 الخلق بين جزئيهما في الكذب
قال وقد تكون في قول
 المنفصلات المذكورة يتركب
 كل من جزئين غالبا كما في وقد
 يتركب من اكثر من جزئين

لا بين له يكون
 في البحر وانه لا يغرق

اما

اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا
 بعدد اما زايده او ناقصا او مساويا
 فانه حكم فيها بان هذا الجمع لا يجمع
 على عدد واحد ولا يخلو العدد عن
 احدهما وفيه نظر لان عين احد
 الاجزاء يستلزم نقبض الاخر
 لا امتناع الجمع وبالعكس لا امتناع
 الخلق وبالعكس لا امتناع الخلق
 فتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء
 فضا عدل يلزم الخلق لانه في المثال
 المذكور وهو قولنا اما زيد او
 ناقص او مساو ويلزم ان يستلزم
 كونه زايده كونه غير ناقص ويستلزم
 كونه غير ناقص كونه مساويا وانه
 كان بينهما منع الجمع والخلق يكون
 المنفصلة حقيقية وهذا
 خلاف وايضا يلزم ان يستلزم
 كونه غير زايده كونه ناقصا ويستلزم
 كونه ناقصا كونه غير زايده وينتج
 من هذا ان يستلزم كونه غير
 زايده كونه غير مساو وقد كانت
 بينهما منع الخلق ايضا لكون
 المنفصلة حقيقية وهذا
 بل الحق ان الحقيقة قد تتركب
 من جملتين ومنفصلة كقولنا

ينتج من هذا ان يستلزم كونه

هـ هذا العدد اما ان يكون مساويا
 هـ لذلك العدد او زائدا عليه او
 ناقصا عنه والجواب الثاني اعني قوله
 او زائدا الى منفصلة والجواب الاول
 حلية واصله هذا العدد اما ان
 يكون مساويا لذلك العدد او غير
 مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له
 كان ناقصا عنه او زائدا عليه فلما
 كانت هذه المنفصلة في قوة تلك
 الحلية اقيمت مقامها فظن انها
 مركبة من ثلاثة اجزاء ولكنها في الحقيقة
 مركبة من الحلية والمنفصلة كما مر
 فلا تتركب الحقيقة الا من
 جزئين وكونا مانعة الخلو بخلاف
 مانعة الجمع فانها تتركب من
 ثلاثة اجزاء فصاعدا وليسا لها
 طول لا يطلب يليق بهذا
 المختص فليطلب في المظولات
قال الشافعي في **اقول** من
 الاصطلاحات المنطقية المذكورة
 الشافعي وهو اختلاف القضية
 بالاجاب والسلب بحيث يقتضي
 لذاته ان تكون احداها اي احدا
 القضيتين صادقة واخرى كاذبة
 كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب

فان

جان هاتين القضيتين اختلافنا
 بالاجاب والسلب اختلافنا بحيث
 يقتضي لذاته ان تكون احداها
 واخرى كاذبة على حسب الواقع
قوله اختلاف جنس يتناول
 الاختلاف الواقع بين قضيتين
 ومفردتين ومفرد وقضية
قوله قضيتين يخرج الاختلاف
 بين غير قضيتين **قوله** بالاجاب
 والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال
 والاتصال والاختلاف بالكيفية
 والجوهرية وبالعدد والقياس
 وغير ذلك **قوله** بحيث
 يقتضي يخرج الاختلاف بالاجاب
 والسلب بحيث يقتضي صديقا
 واحدا وكاذبا الاخرى لكن لا
 ذلك من الاختلاف نحو ان
 زيد ليس بناطق فان الاختلاف
 بين هاتين القضيتين انما يقتضي
 ان تكون احدهما صادقة والاخرى
 كاذبة فان قولنا زيد ليس بناطق
 في قوة قولنا زيد ليس بافسان
 او لا في قولنا زيد انسان في قوة
 قولنا زيد ناطق فيكون ذلك
 بواسطة لذاته **قال**

صادقة

لكن لا

خور زيدا راكن زيد ليس بمخول
 لانها صادقات وقوله لا تدل على
 الاختلاف بالاجاب والسلب بحيث
 يقتضي صديقا واحدا وكاذبا

ولا يتحقق **الحق** **اقول** القضيةتان
 اللتان بينهما يقع التناقض
 في محلهما ان يكونا مخصوصتين
 او محصورتين او هما لمتين ذات
 كانا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض
 بينهما الا بعد افتقارهما بهما
 وحدات **الاول** وحدة الموضوع
 لانها لو اختلفتا في هذه الوحدة
 لم يتناقضا في زيد قايم عمر ليس
 بقايم **الثاني** وحدة المحمول وليس
 اختلفتا فيها لم يتناقضا في زيد
 كاتب زيد ليس بشاعر **الثالث**
 وحدة الزمان اذ لو اختلفتا
 فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد
 قايم ليل زيد بنايم نهارا
الرابع وحدة المكان لانها
 عند اختلافها فيها لم يتناقضا
 نحو زيد قايم في الدار زيد ليس
 بقايم في السوق **الخامس** وحدة
 الاضافة اذ لو اختلفتا فيها لم
 يتحقق التناقض نحو زيد اب
 لعمري زيد ليس باب لعمري
سادس وحدة القوة والفعل
 لانها لو اختلفتا فيها بان يكون
 النسبة في احدهما بالقوة والآخر
 بالفعل لم يتناقضا في الخمر

مض

ليس

في اللون

في اللون سكر اي بالقوة الخمر ليس
 بسكر ليس اي بالفعل **السادس**
 وحدة الكل والجزء لانها لو اختلفتا
 في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو
 اسود اي كله الزنجي ليس باسود اي
 ببعض **الثامن** وحدة الشرط لانه
 التناقض بين القضيةتين عند
 اختلاف الشرط كقولنا الجسم
 سفرت للبصر اي بشرط كونه ابيض
 الجسم ليس بمفرد للبصر اي
 كونه اسودا اذ اعرفت هذا
خامس اذ كانت احدهما موجبة
 كلية ينبغي ان يكون اخرى سالبة
 جزئية واذا كانت سالبة كلية
 كانت الاخرى موجبة جزئية
 فنقيض الموجبة الكلية انما هي
 السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
 حيوان بعض الانسان ليس
 بحيوان ونقيض السالبة الكلية
 انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
 لا شيء من الانسان حيوان بعض
 الانسان حيوان **وتمت** هذا
 سياقي في المحصورات والحق
 ان ايراد النص رضي الله عنه
 هذا اي قوله ونقيض الموجبة

الزنجي

بشرط

بمعنى العقل

الى اخرها ليس في موضع
 وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات
قال والمحصورات **الح** **اقول** ان
 كانت القضيةان المتناقضتان
 محصورتين لا يتحقق التناقض
 بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية
 اي في الكلية والجزئية بان تكون
 احدهما كلية واخرى جزئية
 يكون بعد اتفاقهما في الوصيات
 المذكورة خلق قيد بعد قوله
 بقوله ايضا لان اذ لم يكون
 اشارة اليه اعني الى اتفاقهما
 في الوصيات المذكورة وانما قلنا
 انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين
 الا بعد اختلافهما في الكمية والجزئية
 لان الكليتين قد تكذبان كقولنا
 كل انسان كاتب ولا شيء من هذه
 الا انسان كاتب في الجزئيتين قد
 تصدقان كقولنا بعض الانسان
 كاتب بعض الانسان ليس بكاتب
 فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية
 وبالعكس يعني نقيض الجزئية
 الكلية لا الجزئية وان كانت
 القضيةان مهملتين محكما حكم
 المحصورتين لان المهملات

جزئية

في الكمية

اي بالفعل
اي بالفعل

من المحصورات في الحقيقة من انهما
 في قوة الجزئية **قال** العكس
الح **اقول** من تلك الاصطلاحات
 حات المنطقية المذكورة العكس
 وهو عبارة عن ان يصير الموضوع
 في القضية محمول والمحمول موضوع
 مع بقاء الكيف اي السلب والاي
 ان كان العكس موجبا الاصل
 موجبا كان العكس ايضا كذلك
 ومع بقاء التصديق والتكذيب
 اي ان الاصل صادق باي وجه
 كان العكس كذلك وان كان
 كاذبا كان العكس ايضا كذلك
 اذا اردنا ان نعكس قولنا كل
 انسان حيوان جعلنا الجزئية
 الاول ثانيا والثاني اولاً وقلنا
 بعض الحيوان واذا اردنا ان
 نعكس قولنا لا شيء من الانسان
 عجم قلنا لا شيء من العجم
ولي قال المص العكس هو جعل
 الجزء الاول من القضية ثانياً
 والثاني اولاً لكان اصوب
 لان ما هو الموضوع لا يصير
 محمولا وما هو المحمول لا يصير
 موضوعاً اصلاً ولكن سلنا ذلك

كان

ايضا

اذا

الانسان

وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك

صِدْقُهَا الصَّدَقُ

۳

من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخص على كل افراد
الاعم وهو محال مثلك اذ قولنا
كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا
كل حيوان انسان والا لزم ان
يصدق الانسان الذي الاخص
على كل الحيوان الذي هو الاعم
وهو محال واما انعكاسها جزئية
فلاننا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان وهو ذات الانسان
كزيد وعمر ولكن فيكون بعض
الحيوان انسانا وهذا ما ذكره
المفسر في تعليل انعكاسها جزئية
والاولى فيه ان يقال اذ صدق
كل انسان حيوان يلزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والاصح
تقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بالانسان فيلزم المناقضات بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الحيوان بالانسان
الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان وهذا خلف او يضم
والكس الى الاصل ينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو غير موجود هكذا
تقول كل انسان حيوان ولا شيء

بصق

قوله
قلنا اذا
قلنا ان الانسان
حيوان عند شئ
شياء موصوفاً انه اقول
يعني اقول قلنا هذه
الكلمة بعد شئ موصوفاً بالانسان
الحيوان وهو ان شئ الموصوفين بها
ذات الانسان اي افرادهم فيكون
بعض الحيوان شئاً لا
يوصفون بشئاً
لجميع تلك
الذات
موصوفة باحد الموصوفين ويجعل
الموصوف الاخر محالاً عليها

قوله والاوليه ان يقال انه قول ابي العباس الاول
في الكمال الموصية الكلمة موصية جزئية ان يقال
صديق كل انسان حيوان لان من صفة ان يقدر
بعض الحيوان انسان والا في ان تصدق هذه صفة
وجب ان يقدر تصديق هذه ان شي من الحيوان
بإشياء والا يكون له صفة ولا يقع يلزم ارتفاع
الخصيص وهو محال فيكون من صفته هذه المسألة
الكلمة وهو نقص العكس في الصفات الكلمة
بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان لان الاله تعالى لا يخلق من جنس واحد
وجب ان يكون له صفة على ما في قوله تعالى
ان اصل الانسان كان من طين فقالوا قد كان
ليس بعض الانسان حيوانا فيكون له صفة
وهو محال فيكون من صفته هذه المسألة
حيوان خلقا على ما في قوله تعالى لان الانسان
الفرق فانت في الصفات بين الانسان والحيوان
ومن الصفات الصفات بينهما في انشاء صديق
لا شيء من الحيوان انسان ومن انشاء صديق يلزم
قوله بعض الحيوان انسان لخصم

من الحيوان بانسان نتيج من الشكل
 الاول لا شئ من الانسان بانسان
 وهو محال **قال** والموجبة **اقول**
 القضية الموجبة الجزئية ايضا
 تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية
 الموجبة الكلية تنعكس اليها فالحجج
 ههنا كاللحجة التي ذكرناها فبرها
 فانه اذا صدق بعض الحيوان انما
 يلزم ان يصدق بعض الانساق
 حيوان لا نأجد شيئا موصوفا
 بالحيوان والانسان فيكون بعض
 الحيوان الانسان حيوانا ونقول
 على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان
 انسان يلزم ان يصدق الانساق
 حيوان والا لصدق تقييده وهو
 لا شئ من الانسان حيوان ويلزم
 لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان
 الاصل بعض الحيوان انسانا هذا
 خلف او نقض هذا الذي لم الى الاصل
 حتى يلزم سلب الشئ عن نفسه
 كما مر **قال** والسالبة الجزئية **اقول**
 السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة
 كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة
 الكلية بين بنقه لانه اذا صدق
 لا شئ من الحيوان بانسان يلزم ان يصدق

بعض

النفق

لا شئ

لا شئ من الانسان حجر والا لصدق
 تقييده وهو بعض الانسان حجر
 وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان
 وقد كان الاصل لا شئ من الحجر بانسان
 هذا خلف او نقض اعني التقييد
 وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
 ينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا
 بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر
 بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
 الانسان ليس بانسان وهو محال
 لصدق قولنا ما هو الانسان
 انسان في الضرورة **قال** والسالبة
 الجزئية الجزئية **اقول** السالبة الجزئية
 لا يلزم ان تنعكس سالبة جزئية
 ولا لا تنقض بمادة يكون الموصوف
 فيها اعم من المحمول فيصدق سلب
 الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق
 سلب الاعم عن بعض الاخص
 ان كل اخص يلزم اعمه فان قوله
 مثل بعض الحيوان ليس بالانساق
 كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق
 عكسه وهو بعض الانسان ليس
 حيوان لصدق تقييده وهو كل
 انسان حيوان والا لوجد الكل
 بدون الحجر وهو محال وانما يصدق

لا يلزم

فان قال

عكسه والا لصدق

يقوله لزوما لانه قد يصدق العكس
 في بعض المواد مثلا بعض الانسان
 ليس بجسم ويصدق عكسه ايضا
 وهو بعض الحجر ليس بانسان **قال**
 القياس قول الحق **اقول** المطلوب
 الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاح
 المنطقية المذكورة القياس ورسومه
 بانه قول مؤلف من اقوال متى
 سلمت لزوم عنها اي عن تلك
 الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا
 العالم متغير وكل متغير حادث
 خاتم من كتب من قولين اذا سلمنا
 لزوم كذا انهما عنهما قول اخر كقولنا
 العالم حادث والمراد من القول اعم
 من يكون معقولا او مخلوقا والمراد
 من الاقوال ما فوق قول واحد
 ليتناول القياس المؤلف من قولين
 والقياس المؤلف من اقوال فوق
 اثنين فالقول الواحد لا يسمى
 قياسا وان لزوم عنه لذاته قول
 اخر كعكس المستوي وعكس
 منقبضه **وقوله** متى سلمت الى ان
 تلك الاقوال لا يلزم ان تكون
 مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون
 بحيث لو كانت مسلمة يلزم عنها

حيث

يشير

قول

لذاتها

قول اخر ليدخل في التعريف العكس
 الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته
 كاذبة كقولنا كل انسان حمار وكل حمار
 حمار فان هذين القولين وان كذبا
 في نفيهما الا انهما بحيث لو سلمنا
 لزوم عنهما لذاتها قول اخر وهو
 ان كل انسان حمار **وقوله** لزوم
 عنها يحتمل به عن الاستقراء والتجربة
 لانها وان سلمت مقدماتها لكن
 لا يلزم عنها شئ اخر لا مكان
 التخلل في مدلولها عنهما **وقوله**
 لذاتها يحتمل به عن القياس الذي
 يلزم عنه بعد التسليم **قول** اخر
 لا لذاتها بل بواسطة مقدمة
 اجنبية كما في قياس المساوات
 وهو ما يتككب من قولين بحيث
 يكون متعلق محمول او لهما موضع
 الاخر كقولنا مساوي لب **وب**
 مساوي ج فان هذين القولين يستلزمان
 ان مساوي ج لكن لا لذاتها بل بواسطة
 مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي
 مساوي مساوي لذات المساوي وانما
 قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
 لتلك يلزم الدور لان المقدمة قد
 عرفتوها بانها ما جعلت جزءا

القياس فاحذوا القياس في تعريفها
ولو اخذت هي ايضا تعريف القياس
من الدور **قال** وهو اما اقتضى
او استثنى **اقول** القياس ينقسم
الى قسمين اقتضى او استثنى لان
ان لم يكن عين النتيجة او قبضتها
مذكورة في القياس بالفعل فهو
اقتضى كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث وان كان عين النتيجة
او قبضتها مذكورة فيه بالفعل
فهو استثنى كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
ليس النهار موجودا والشمس
ليست طالعة وانما سمي الاول
اقتضى لكون الحدود فيه مقترنة
غير مستثناة وانما سمي الثاني
استثنى لبيان شئ ما على ان
الاستثناء افراد يكون عين النتيجة
او قبضتها مذكورة في القياس
ان يكون طرعا او طرفا فقبضتها
مذكورة في القياس الذي هو
النتيجة **قال** المشترك المكرر
المتكرر **قال** اعلم ان المشترك
المتكرر بين مقدمتي القياس

وقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما
كانت الشمس مضيئة كلما كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة
ج

وهو لكن

فصاعدا

فصاعدا يسمى هذا اوسط لكونه
بين طرفي المطبوع سواء كان موضوعا
ومحولا او مقدما وتاليا وتسمى
مثالهما انفا وموضوع المطبوع
هذا اصغر لانه اخص في الاغلب
والاخص اقل افرادا فيكون اصغر
ومحول المطبوع هذا اكبر لانه
اعمم في الاغلب والا علم ان
افرادا فيكون اكبر والمقدمة من
مقدمات القياس التي فيها الاصغر
تسمى الصغرى والاشتمالها على الاصغر
فتكون ذات الاصغر وهذا ليس
الا معنى الصغرى والمقدمة التي
فيها الاكبر تسمى الكبرى
والاشتمالها على الاكبر فتكون ذات
الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى هو
في الايجاب والسلب وفي الكلمة
والجنس تسمى قرينة وضربا ولم
يذكر المصنف هذا واسمئة التاليف
اي الهمية من الحاصلة من اقتران
الصغرى بالكبرى تسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول

الشمس طالعة
ينتهي لكون
فانها موجود

وان كان بالعكس ان كان موضوعا
 في الصفح نحو ل في الكبرى فهو
 الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ب
 فكل ج ا او بالعكس نحو كل ب
 وكل ا ب فيصف 12 وان كانت
 تجد الاوسط موضوعا فيهما اي
 في الصفري والكبرى نحو كل ج ب
 وكل ج د ينتج بيق ب د فهو
 الشكل الثالث وان كان محولا في الصفري
 والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء
 من ا ب ينتج لا شيء من ج ا فهو
 الشكل الثاني وهذه هي الاشكال
 الاربعة المذكورة في المنطق قال
 والشكل الرابع اقول من هذه
 الاشكال الاربعة المذكورة الشكل
 الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا
 لانه لا يتحصل المطلوب به الا
 بالنقص وانما يتحصل بالاكسال
 والاربعة الباقية بالتبني ومن
 هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع
 وهي الشكل الاول والباقية اعني
 الثالث والثاني والرابع تدرك عند
 الاستدراج ايد رد الشكل الثاني
 في الاول لانه اقرب الباقين اليه
 لشاركة اياه في صفراء وهي ا

والذي لا طبع
 له الا يحتاج

اشرف

اشرف مقدمته لا شئ بها على
 موضوع المط الذي هو اشرف من
 المحول لان المحول انما يطلب
 لا جله واعلم ان الشكل الثاني انما
 ينتج اذا كانت مقدمته اي الصفري
 والكبرى فيه مختلفين بالاجاب
 والسلب اي اذا كانت احدا سلبا
 موجبة وتكون الاخرى سالبة
 والاكثرتنا اما موجبتين او سالبتين
 واياما كان يتحقق الاختلاف في
 النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلا
 يصدق كل انسان حيوان وكل
 با طق حيوان والحق الاجاب وهو
 كل انسان ناطق واذا ابدلنا الكبرى
 بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق
 السلب واما اذا كانتا سالبتين فلا
 يصدق لا شئ من الانسان بحجر ولا
 شئ من الفرس بحجر والحق السلب
 ولو ابدلنا الكبرى وقلنا لا شئ من
 الناطق بحجر كان الحق الاجاب
 بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين
 المقدمتين بالاجاب والسلب ومع
 هذا الشرط كانت كلية الكبرى في
 هذا الشكل والا لا خلا فتا النتيجة
 كقولنا لا شئ من الانسان بفرس

المقدمتين

وهو لا شئ من الانسان بحجر

بشر

وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب
ولو قلنا بعض الصايل فرس كان
الحق السلب هذا على تقدير ايجاب
الكبرى واما على تقدير سلبها
فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان
وبعض الجسم ليس بحيوان والحق
الايجاب واذا قلنا بعض الحيوان ليس
بحيوان كان الحق السلب ولو لم يذكر
المقصود هذا الشرط **قال**
والشكل الاول هو الذي جعله
ميارا للعلوم الى اخره **اقول** لما
كان الشكل الاول بين الاشكال
اصلا والباقي من تدو اليه عند
الاحتياج ولهذا ما جعل معيارا
للعلم او لا الا ان الشكل المقصود
ههنا مع ضرورة النتيجة دون
غيره ليحتمل دستور اي قانونا
ينشأ منه المطلوب وتوطئة
لتفهم الباقية وهو به النتيجة
اربعة لان القسمة العقلية تثبت
ان تكون ستة عشر مستطمة منها
اثنا عشر كما بين في المطولات
وبقي اربعة اضرب **الضرب** الاول
هو ان يكون من موجبتين كليتين
والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل

أورد ههنا

في بعض الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال
الاولى من الاشكال

بسم

جسم مولف وكل مولف محدث ينتج
كل جسم محدث **الضرب** الثاني ان
يكون والكبرى سالبة والنتيجة
سالبة كلية كقولنا كل مولف ولا
شي من المولف يقدم ينتج لا شيء
من الجسم يقدم **الضرب** الثالث
ان يكون من موجبتين والكبرى
موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مولف وكل مولف حادث ينتج
بعض الجسم حادث **الضرب**
الرابع موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مولف
ولا شيء من المولف يقدم ينتج
بعض الجسم ليس يقدم ومن
يفرق ان ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى يشترط في الشكل الاول
والالاختلف النتيجة اما الاول
فلانه يصدق لا شيء من الانسان
فرس وكل فرس حيوان والحق الا
يجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا
وكل فرس صايل كان الحق السلب
واما فلانه يصدق كل انسان حيوان
وبعض الحيوان فرس والحق السلب
واذا قلنا بعض الحيوان صايل كان

كلية كلية



كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما
ابيض او اسود **قال** واما القياس
الاستثنائي الى اخره **اقول**
لما في غرض من القياس الاقداني شره
في بيان القياس الاستثنائي فنقول
القياس الاستثنائي مركب واما
من مقدمتين احدهما بشرطية
والاخر وضع احد جزئيهما اي ابتداء
او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر
او رفعه سواء كانت متصلة او
منفصلة واما ان كانت متصلة
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود ولو قلت
لكن ليس بموجود فينتج ان الشمس
ليست بطالعة واما ان كانت
منفصلة فكقولنا دايما اما ان يكون العدد
زوجا او فرديا لكن هذا العدد
زوج فينتج انه ليس بفردي ولو قلت لكن
ليس بزوج فينتج انه فردي واذ اعرفت
هذا فنقول الشرطية الموضوعية في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء
عين المقدم ينتج عين التالي والالزام
انفكاك الالزام عن الملزم فيبطل الملازمة
واستثناء نقض التالي ينتج نقض الملزم

بيان
ع

ينتج ان
ع

والا

والالزام وجود الملزم بدو القياس
فيبطل الملازمة ايضا كما ريت في المثال
الاول فان كانت الشرطية الموضوعية
في القياس الاستثنائي منفصلة
فاستثناء عين احد الجزئيين سواء
كان مقديما او تاليا ينتج نقض الآخر
لا متناع الجمع بينهما واستثناء نقض
احدهما اي نقض احد الجزئيين كذلك
ينتج عين الاخر لا متناع الخلو بينهما
كما ريت المثال الثاني فليكن المثال
في المثالين المذكورين هذا اذا كانت
المنفصلة حقيقية وان شئت
ان تدرك البتة بكما له في المنفصلة
فارجع الى رسالة المطولات **قال**
البرهان **اقول** من
الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التي يجب استحضارها عند الخوض
في شيء من العلوم البرهان ويرسم
بانه قياس مولي من مقدمات
يقينية لا يحتاج اليقين كما مر من
الامثلة واليقين هو الاعتقاد
الشيء بانه لا يكون الا كذا يخرج
لظن مطابقا للواقع **قوله** غير ممكن
الا واليخرج في اعتقاد القلد واما
القيينات فتقسم اقسام **فمنها**

الذوال

اوليات وهي ما يحكم العقل بحجج
الطريقين كقولنا الواحد نصف
الاثنين والكل اعظم من الجزء
ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل
والمحس سواء كان هو الحواس الظاهرة
او من الحواس الباطنة كقولنا الشمس
مشرقة والشارع مخرقة وكقولنا ان
لنا عضايا وضوا **ومنها** وهي ما
يحتاج العقل فيه من جنس الحكم الي
واسطة بتكرار المشاهدات مر
بعد اخرى كقولنا القمر يمشي
انفسا وهذا الحكم انما يحصل
بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها
الحكسيات وهي ما لا يحتاج العقل
فيها الي واسطة بتكرار المشاهدات
كقولنا نور القمر مستفاد من نور
الشمس لاختلاف تشكيلات
النور يد بحسب اختلاف اوضاع
من الشمس قربا وبعدها متواترات
وهي ما يحكم العقل فيه من جنس الحكم
بواسطة السماع من جمع كثير
استحال العقل تواترهم على اللذات
كالحكم بان محمدا صلى عليه وسلم
ادعى النبوة واظهر المعجزات
عليه يده **ومنها** قضيا قياسيا

نحو

هذه
جريا

مؤلف

فماستها معها وهي ما يحكم العقل
بها بوسطة مقدمة لا تغيب علم
عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا
الاربعة زوج بسبب وسط خاص
في الذهن وهو الانقسام بينهما
والوسط ما يقترب بقولنا لانه
حين يقال لانه كذا وكذا **قال**
والجدل **اقول** من الاصطلاح
المنطقية المذكورة الجدول وهو
قياس من مقدمات متوالية
مشهورة اي المقدمات التي
ذكرناها في القضية كالمقدمات
التي الفرض في تبيينها الزام
الخصم وهو ظاهر **ومنها**
الخطابة وهو قياس مركب من
مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او من مقدمات
مطلوبة والفرق في ترويض الناس
فيما يفهم من امور معاشية
او معاداة كما يفعل الخطباء
والوعاظ **ومنها** الشعر وهو
وهو قياس من مقدمات شتى
منها النفس او تنقيص كما اذا قيل
الخير يا قوتك سيال ان تبست منها
النفس ورغبت في شرها واذا

ويين

قبل العمل من نوعه القبطية
 النفس ونفرت من اكلها ومنها
 المقالطة وهي قياس مولف من
 مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او
 بالمشهور او مركب من مقدمات
 وهمية كاذبة والفلط اما من جهة
 الصور او من جهة المعنى اما ما يكون
 من جهة الصور فكقولنا لصور
 لفرس على الجدار انها فرس مهالة
 ينتج ان تلك الفرس مهالة واما ان
 يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان
 فرس من و هو الفرس وكل النساء
 و فرس فرس فرس ينتج ان بعض هو
 الانسان فرس واعلم ان ما عليه
 الاعتماد والتحويل من جهة
 القياسات انما هي البرهات
 لكيفية قياسها من الصائبة اليقينية
 وليكن هذا ما اردنا شرحه
 من الاراق لا يضاه ما
 في كتاب ابي غوجي
 والحمد لله رب

العالمين

والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 المبعوث بكارم الاصدق وعلى
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا

آمين

المنقوش

وقد وافق الفراع من كاتبة نهار الثلاثاء
 الواقع في احدى وعشرين شهر
 محرم الحرام سنة ١٢٢٤ على يد
 افقي العري واجوبهم
 الى الله تعالى القدير

بحسب الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
 اجمعين امين والحمد لله رب العالمين

امين